وحركة البناء وسكونه، [1]» حيث نلاحظ أن مدار الأمر على التمييز بين بنية الكلمة والقوانين التي تحيط بها من جهة ثم الإعراب الطارئ على آخر حرف من حروفها وتحيط به مبادئ العوامل.

ويبدو أن هذا التمييز بي بنية الكلمة وإعرابها وبالتالي الفصل بين هذين المجالين كان على قدر من الوضوح والبيان جعل الرضيّ ينقد ابن الحاجب على إضافته عبارة ما ليس بإعراب" عند تعريفه التصريف في قوله:

«التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب» واعتبر إضافتها من باب الحشو.

يقول:

«قوله التي ليست بإعراب لم يكن محتاجا إليه لأن بناء الكلمة كما ذكرنا - لا يعتبر فيه حالات آخر الكلمة والإعراب طار على آخر حروف الكلمة، فلم يدخل إذن في أحوال الأبنية حتى يحترز عنه...» [2] ونقدّر أن هذا التمييز المفهومي بين بنية الكلمة وحرف إعرابها كان على هذا القدر من الوضوح لأنّه ينطلق من الكتاب لسيبويه وخاصة في باب مجاري أواخر الكلم من العربية.

ففي حصر صاحب الكتاب الرفع والجزم والنصب والجزم في حروف الإعراب جذور هذا التمييز الذي يجريه الرضيّ بين هذين المجالين من الدراسة [3].

وقد أكّد النحاة هذا التمييز ببعض المبادئ التي وردت في ثنايا احتجاجهم

1 المصدر نفسه ج 1 ص 2.

2 المصدر نفسه ج 1 ص 5.

3 سيبويه الكتاب ج 1 ص 13.

هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية.

.. إنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب".

وانظر كذلك شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ص 66 و 67 الجزء الأوّل.